الفصل السابع
في تقسيم الأسماء

أما الاسم فإنه إما أن يكون اسماً للذات، أو لما هو الداخل فيها، أو لما هو الخارج عنها، أما الأول: فإما أن يكون اسم جنس أو اسم علم، واسم العلم فإنه هو المختلف فيه، فقد أنكره كثير من المتكلمين في حق الله تعالى، وذلك لوجوه:

منها: أن الأعلام قائمة مقام الإشارات، ولا مجال للإشارة فيما نحن فيه.

ومنها: أن المعلوم من الحق للخلق أمر كلي ليس إلا نحو الموجود والواحد والعالم والقادر وأمثالها، والعَلَم يدل على أمر جزئي، فكيف يمكن في حقه تعالى؟

ومنها: أن المقصود منه أن يتميز عما يشاركه في نوعه أو جنسه، والصانع تعالى بذاته المخصوصة منزه عن النوع والجنس.

ثم من العلماء من قال: إنه تعالى عالم بذاته المخصوصة، وقادر على الإعلام بذلك، فلا يمتنع أن يشرِّف بعض عباده ويخصصه بذلك كما مر من قبل، ولا بُعد أن يكون اسماً من أسمائه تعالى اسم علم كما في اسم (الله) تعالى، ولهذا يضاف غيره من الأسماء إليه.

فيقال: القيوم من أسماء الله تعالى، ولا يقال الله اسم القيوم.

وأما استحالة الإشارة فإنها في الحسية لا في العقلية، وأما أن المعلوم

منه كلي ليس إلا، فذلك في حيز المنع، إذ المعلوم منه بحسب الذات ما يكون مانعاً عن الشركة فيه، وأما أن المقصود منه أن يتميز فذلك هو المقصود، فأما أن المقصود منه هو فلا، وأما اسم الجنس فذلك لا يمكن أيضاً عن البعض وقد مر الكلام فيه.

وأما الثاني: فذلك في حق الله تعالى محال لاستحالة التركيب في ذاته.

وأما الثالث: فهو الذي سميناه بالصفات، وهذا مما يجري فيه من التقسيمات.

أما الأول منها: فذلك أن نقول:

الصفة إما أن تكون ثبوتية[1] أو سلبية، والثبوتية إما أن تكون حقيقية أو إضافية، وإما أن تكون مركبة من هذه الثلاثة وهي أربعة، فتكون الجملة سبعة.

أما الحقيقية فكقولنا: شيء موجود وحي.

وأما الإضافية فكقولنا: المعبود والمقصود.

وأما السلبية فكقولنا: القدوس والسلام.

وأما الحقيقية مع الإضافية فكقولنا: عالم وقادر.

والحقيقية مع السلبية فكقولنا: قديم أزلي، فإن معناه لا ابتداء لوجوده.

والإضافية مع السلبية فكقولنا: أول وآخر.

والحقيقية مع الإضافية والسلبية فكقولنا: مالك وملك، إذ الملك عبارة عن موجود يفتقر إليه غيره وأنه لا يفتقر إلى غيره ألبتة.

إذا عرفت هذا فعليك أن تعرف بأن السلوب غير متناهية، والإضافات

---

(1) وهي التي أثبتها الله تعالى لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال ومدح ليس فيها نقص بوجه من الوجوه وتنقسم الصفات الثبوتية باعتبارين:
أولهما: من حيث تعلقها بالمشيئة والإرادة: فتنقسم إلى: ذاتية وفعلية، أو لازمة وطارئة.
وثانيها: من حيث طرق ثبوتها، فتنقسم إلى: سمعية أو خبرية، وعقلية.

كذلك، فالله تعالى عالم لما لا نهاية له، قادر على ما لا نهاية له، فله من الأسماء والصفات ما لا نهاية له، فلو اجتمعت الأنس والجن على أن يشرحوا صفة من صفاته تعالى فلا يمكنهم أصلاً وإن كانوا فيه على الدوام من غير سائمة وازدحام.

وأما الثاني: فعن الأصحاب. أن صفاته تعالى على ثلاثة أقسام: ذاتيه ومعنوية وفعلية، أما الذاتية: فإنها كالشيء والموجود والقديم، فإنه لا عبرة بغير الذات فيها.

وأما المعنوية: فكالعالم والقادر والحي والرزاق، فإنها باعتبار المعاني القائمة بالذات.

وأما الفعلية: فكالخالق والرزاق إذ هي على حسب الآثار الصادرة عنه تعالى.

ثم المفهوم من كونه تعالى خالقاً أمر ثبوتي مغاير لذات الخلق ولذات المخلوق كذلك وهذا ظاهر، فإن اللا مؤثرية محمولة على العدمات، ولا مجال لحمل المؤثرية عليها.

وأما أن الخلق محدث وغير محدث ففيه من الكلام كما هو المسطور في الكتب الكلامية، والحق أنه قديم وإلا لكان للخلق خالق آخر لا إلى نهاية.

ولا كلام في أن المخلوق محدث، اللهم إلا أن يقال: المعنى من المخلوق أن يكون مفتقراً في وجوده إلى غيره، لا أن يكون وجوده مسبوقاً بعدمه، وإنه بحث لفظي، والمتكلمون أطلقوا لفظ المخلوق على ذلك، فإن ذلك وفق مذهب الدهرية[1].

---

(1) كل منهم معطل لا يرد عليه فكره براد، ولا يهديه عقله ونظره إلى اعتقاد، ولا يرشده ذهنه إلى معاد، قد ألف المحسوس وركن إليه، وظن إنه لا عالم وراء العلم المحسوس، ويقال لهم: الدهريون، وهؤلاء الذين كانوا في الزمن الأولى دهرية، ومن أقوالهم المشهورة أن الدنيا ما هي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع. [كشف الظنون (1/ 27)].

ولا يقال: لما كان الخالق قديماً وجب أن يكون المخلوق قديماً، فإن كونه تعالى خالقاً في الأزل باعتبار أنه سيخلق الشيء في الأزل لا يقتضي خلق لا يفارق المخلوق أصلاً، بل يقتضي وجود خالق في وقت لا وجود يفارق المخلوق في ذلك الوقت، فكونه تعالى خالقاً بذلك الخلق كذلك، وأما الثالث: فعن بعض المتكلمين أنهم قالوا: صفات الله تعالى على ثلاثة أقسام: واجبة وممتنعة وممكنة؛ فالواجبة: إما ذاتية وإما معنوية.

والممتنعة: على الخصوص لا يمكن وجودها في حق الله ﷻ، اللهم إلا أن يقال: نعني بها ما يمتنع وجوده في حقه تعالى كقولنا: يمتنع أن يكون جسماً، ويمتنع أن يكون في حيز أو جهة.

والممكنة: هي كقولهم إنه تعالى جائز الرؤية، ولا يقال جواز الرؤية لمن هو جائز الرؤية صفة واجبة، فكيف تكون جائزة؟

فإن ذلك في حق من هو جائز الرؤية قطعاً وفيه من الكلام في هذا المقام على ما عرف.

obeikandl.com